

## ٤- أهم الإصلاحات المنفذة خلال العام السابق

### إصلاحات مالية



- قانون الخدمة المدنية: يهدف الي ايجاد منظومة عمل محفزة على الإنتاج وضبط فاتورة الأجور (اغسطس ٢٠١٦).
- قانون ضريبة القيمة المضافة: توسيع القاعدة الضريبية من خلال تخضيع الخدمات والسلع الاستهلاكية مع حماية الفئات المستهدفة (اعفاء معظم بنود الطعام) (اغسطس ٢٠١٦).
- اصلاح منظومة دعم الكهرباء: تحسين كفاءة قطاع الطاقة وترشيد الاستهلاك وتوفير الموارد (أغسطس ٢٠١٦ و اغسطس ٢٠١٧).
- قانون تسوية المنازعات الضريبية: تبسيط اجراءات تسوية المنازعات الضريبية وخلق مناخ ايجابي مع الممولين (سبتمبر ٢٠١٦).
- رخص الجيل الرابع للاتصالات: زيادة ايرادات الدولة وتحسين سرعة الخدمات (نوفمبر ٢٠١٦)
- ضبط اسعار المواد البترولية: استكمال الاصلاح السعري للمواد البترولية لترشيد الاستهلاك (نوفمبر ٢٠١٦ ويونيو ٢٠١٧).
- موافقة مجلس ادارة صندوق النقد الدولي علي منح مصر قرض بقيمة ١٢ مليار دولار (نوفمبر ٢٠١٦ ويمتد ثلاث سنوات).
- اصدار السندات الدولارية: بقيمة ٧ مليار دولار في السوق العالمي لإتمام تغطية الفجوة التمويلية للقطاع الخارجي لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ (يناير ومايو ٢٠١٧).
- تعمل وزارة المالية حاليا علي اعداد مشروع قانون لتبسيط المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (التي تقل مبيعاتها عن ٥٠٠ ألف جنيه سنوياً) وهو ما يهدف إلى انضمامهم من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي.
- الزم قانون تنمية المنشآت الصغيرة وقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ الجهات الحكومية بمنح نسبة لا تقل عن ١٠٪ من مشترياتها للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على ان يتم بيع الكراسة بالسعر الحقيقي لها فقط، كما تم تخصيص إدارة لمتابعة التعاقدات الحكومية مع المنشآت الصغيرة.

## ٤- أهم الإصلاحات المنفذة خلال العام السابق



### إصلاحات فى مجالات الاستثمار والصناعة والتصدير

- قانون الاستثمار الجديد (مايو ٢٠١٧).
- قانون الرخص الصناعية (ابريل ٢٠١٧).
- قانون تعويض المقاولين من جراء رفع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار.
- اصدار قانون التآجير التمويلي (ديسمبر ٢٠١٦).
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وجرى مراجعة قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤.
- جرى اعداد قانون الأراضي الموحد لإنشاء آلية موضوعية لتخصيص وطرح الأراضي الصناعية مرفقة بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة وفقاً لاحتياجات المناطق والتجمعات الصناعية بمصر وتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من الأراضي الشاغرة والمتاحة للاستثمار بمساحات صغيرة مناسبة لإقامة مشروعات صغيرة.
- جرى إعداد قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- جرى إصدار قانون جديد للإفلاس والتصفية.
- جرى إصدار قانون شركات الشخص الواحد والذي يهدف إلى مواكبة التطورات العالمية فى مجال تنظيم الشركات .
- جرى إعداد قانون جديد للمناقصات والمزايدات الحكومية يسمح بطرح وتنفيذ المشاريع الإستثمارية بأساليب حديثة تتوافق مع الأعراف المتبعة والمتعارف عليها.



### إصلاحات نقدية

- قرار تعويم سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ لدعم تنافسية الاقتصاد المصري، كما قام البنك المركزي فى مارس ٢٠١٧ بإلغاء القيود على التعامل بالنقد الأجنبي من أجل تشجيع الاستثمار.
- تسعى السياسة النقدية للبنك المركزي المصري للوصول بمعدل التضخم إلى مستويات منخفضة ومستقرة، للحفاظ على القوة الشرائية للعملة وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي للمواطن.
- ويعكف البنك المركزي حالياً على توفير كافة السبل من أجل تعزيز مبادرة الشمول المالي، حيث أثبتت التجارب الدولية أن لذلك أثراً بالغاً على الاستقرار المالي والتنمية الاجتماعية نتيجة الاهتمام بالفئات المهمشة (خاصة المرأة) ومحدودي الدخل.
- قرر البنك المركزي تحفيز البنوك وتشجيعها للتوسع فى مجال القطاع العقارى مع توجيهها للاهتمام بشرائح المجتمع وخاصة محدودي ومتوسطى الدخل، وذلك من خلال طرح مبادرة تتيح تمويل طويل الأجل بأسعار عائد منخفضة.